الحكومة المؤقتة: نرفض أي مشروع مدني تختبئ خلفه أجندات أجنبية

الكاتب : الحكومة السورية المؤقتة

التاريخ : ١٦ سبتمبر ٢٠١٧ م

المشاهدات : 3701

الحكومة السورية المؤقتة
المجلس الأعلى للإدارة المحلية

Syrian Interim Government
Supreme Council of Local Administration

التاريخ: 2017/09/16

- بيان -

أيها الشعب السوري العظيم أيها البطل الذي قدم التضحيات الجسام في سبيل التحرر من الاستبداد، والذي روى الأرض بدماء الشهداء في سبيل إسقاط النظام المجرم.

لأننا نعلم أن إسقاط النظام الديكتاتوري المجرم يحتاج إلى بناء منظومةٍ بديلة، تنطلق من الشعب لخدمة هذا الشعب، عملنا نحن في المجالس المحلية على بناء مؤسساتٍ تسعى لاسترداد الدولة من خاطفيها، وقد انتشرت هذه المؤسساتُ الناشئةُ على بقاع الأراضي السورية المحررة بأكثر من 350 مجلساً محلياً يتبعون إلى 10 مجالسَ محافظاتٍ منتخبة، وقد بَذلت المجالسُ كل الإمكانات المتوفرة لخدمة أهلنا على أرض سوريا الحبيبة ولم تدخر في ذلك جهداً.

وعندما انتقلت الحكومة السورية المؤقتة ومديرياتها إلى داخل الأراضي السورية وانتشرت على كل بقاعها وقدمت ومازالت تقدم خدماتها الفعلية في الصحة والتعليم والزراعة وغيرها، قمنا بتاريخ 2017/3/14 ببناء جسمٍ جامع مشترك تحت مسمى "المجلس الأعلى للإدارة المحلية" وتحت إشرافٍ مباشر من الحكومة السورية المؤقتة، ليُتوّجَ هذا العمل التكاملية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

هذه التجربةُ الغنيةُ والمتراكمة خلال سنوات الثورة المجيدة شارك بها عشراتُ الآلاف من الكفاءات الثورية لتصبح النواة الحقيقية للمؤسسات المدنية المحررة التي يمتلكها الشعب السوري، والتي حققت الكثير من الشرعية المحلية والدولية.

وبناءً على كل ما سبق، فإننا نودُّ التنويه إلى أنّ كل مشروع مدني يريد هدر الجهود السابقة وإعادة اختراع العجلة من جديد، أو كل مشروع يدَّعي المدنيّة وتمكث خلفه أجندات غير وطنية تعيد صناعة الاستبداد بوجهٍ جديد هو مشروعٌ مرفوضٌ تماماً، لأننا نسعى إلى الوحدة لا إلى التفرقة، نسعى إلى إدارة مدنية للمؤسسات تستعيد الدولة، لا لإدارة قمعية تعيد إنتاج نظام ديكتاتوري بوجه مدني مستعار.

المجالس الموقعة:

- مجلس محافظة إدلب
- مجلس محافظة الرقة
- مجلس محافظة القنيطرة
- مجلس محافظة حلب
- مجلس محافظة حماة
- مجلس محافظة حمص
- مجلس محافظة درعا
- مجلس محافظة دمشق
- مجلس محافظة دير الزور
- مجلس محافظة ريف دمشق

أعلن المجلس الأعلى للإدارة المحلية رفضه لأي مشروع يدّعي المدنية وتمكث خلفه أجندات غير وطنية تعيد صناعة الاستبداد بوجه جديد.

وأكد المجلس ـ الذي تشرف عليه الحكومة السورية المؤقتة بشكل مباشر ـ أكد في بيان له اليوم، أن كل مشروع مدني يهدر الجهود السابقة مرفوض، مشيراً إلى أنه يسعى إلى إدارة مدنية للمؤسسات تستعيد الدولة، لا إلى إدارة قمعية تعيد إنتاج نظام ديكتاتوري بوجه مدني مستعار.

صورة البيان:

المصادر: